وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة المستقبل قسم القانون

اثر استرداد الجنسية في القانون العراقي

بحث تخرج مقدم الى جامعة المستقبل كلية القانون و هو جزء من

متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في القانون

اعداد الطالبة

هبه جعفر زينل

بأشراف

أ.م . د عبدالرحمن عبدالله الصراف

2025-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

((فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ

يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا))

صدق الله العظيم

سورة طه – الآية 114

الإهداء

الى ... الينبوع الذي لا يمل العطاء ... رضاها زاد لي في الحياة و دعواها نور لي في الطريق ...

(امي الغالية)

الى الذي سعى و شقى لأنعم بالراحة و الهناء .. الى الذي تم ينحل بشي من اجل دفعي الى طريق الصواب ...

(ابي العزيز)

الى ... من عاشوا معي في الحياة حلوها و مرها ....

(إخوتي)

شكر و تقدير

اللهم لك الحمد و الشكر كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك و وزن عرشك

لما انعمت علي و تفضلت ...

و بعد...

و اني انهي البحث , اتقدم بوافر الشكر و عظيم الامتنان لأستاذي الفاضل

(أ.م . د عبدالرحمن عبدالله الصراف) على الرعاية العلمية التي شملني بها طول مدة إشرافها على هذا البحث من خلال المتابعة المستمرة و الملاحظات القيمة و الآراء السديدة التي كانت خير عون في ترصين هذا العمل و المساعدة في إنجازه بهذا الشكل و المضمون

و اتمنى له الموفقية و النجاح و السعادة الدائمة و جزاء الله عني كل خير

و كذلك أوجه شكري و امتناني للأساتذة الافاضل رئيس و اعضاء لجنة المناقشة لقبولهم بحثي .

المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
.1	الاية القرانية	أ
.2	الاهداء	ب
.3	شكر و تقدير	ج
.4	المقدمة	1
.5	المبحث الأول: أحكام استرداد الجنسية في القانون العراقي المطلب الأول: مفهوم استرداد الجنسية	4
.6	المطلب الثاني: الجهات المختصة بإجراءات استرداد الجنسية	7
.7	المبحث الثاني: الآثار القانونية لاسترداد الجنسية في القانون العراقي المطلب الأول: الآثار على الحقوق المدنية والسياسية	10
.8	المطلب الثاني: اثار الحالة القانونية للأشخاص وأسرهم	13
.9	الخاتمة	17
.10	المصادر	21

المقدمة

الجنسية تمثل أحد الروابط القانونية الأساسية بين الفرد والدولة، حيث تحدد مكانته القانونية وتمنحه حقوقاً وواجبات عديدة تجاه وطنه. تُعتبر الجنسية حجر الزاوية في تحديد هوية الفرد السياسية والاجتماعية، مما يتيح له التمتع بحقوق مثل المشاركة في الانتخابات والترشح للوظائف العامة، والاقتصادية والاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية. بالإضافة إلى ذلك، توفر الجنسية أداة لحماية الفرد من الترحيل خارج حدود الدولة.

استرداد الجنسية يُعتبر قضية حيوية في القانون، حيث يحدث تأثيرات قانونية بالغة الأهمية على وضع المواطن وأفراد أسرته. يُمثل استرداد الجنسية عودة الفرد لاستعادة حقوقه الكاملة كمواطن بعد أن فقدها بسبب أسباب مختلفة مثل اكتساب جنسية أخرى أو التنازل الطوعي عن الجنسية السابقة. في القانون العراقي، يُتيح القانون للأفراد استرداد الجنسية بعد فترة من الزمن أو وفقاً لشروط محددة، مما يثير تساؤلات قانونية حول تأثير ذلك على حقوقهم المدنية والسياسية وواجباتهم تجاه الدولة، بالإضافة إلى حقوق أسرهم.

تظهر العديد من الإشكاليات القانونية حول الآثار القانونية لاسترداد الجنسية، سواء من حيث الحقوق الفردية أو الوضع القانوني أو حقوق أفراد الأسرة.

أولاً: أهداف الدراسة

1. **دراسة الإطار القانوني لاسترداد الجنسية في القانون العراقي** :تهدف الدراسة إلى تحليل الشروط والأحكام القانونية المتعلقة باسترداد الجنسية في العراق، مع تسليط الضوء على النصوص القانونية ذات الصلة.
2. **تحليل الآثار القانونية لاسترداد الجنسية** :تسعى الدراسة إلى تحديد وفحص الآثار القانونية التي تترتب على عملية استرداد الجنسية، سواء من حيث الحقوق المدنية والسياسية للفرد أو حقوق أسرته.
3. **مقارنة استرداد الجنسية في العراق مع الأنظمة القانونية الأخرى** :تهدف الدراسة إلى إجراء مقارنة بين النظام العراقي في استرداد الجنسية والأنظمة القانونية المعتمدة في دول أخرى لفهم الفروق والسمات المشتركة.
4. **تحديد التحديات القانونية في استرداد الجنسية** :سيتناول البحث أبرز التحديات التي قد يواجهها الأفراد في استرداد جنسيتهم، بالإضافة إلى التوصيات القانونية لتحسين الإجراءات ذات الصلة.

ثانيًا: مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في دراسة أثر استرداد الجنسية في القانون العراقي، بما في ذلك التعرف على الآثار القانونية المترتبة على استرداد الجنسية على الحقوق الفردية والاجتماعية والسياسية للمواطن. كما تبرز المشكلة في كيفية تحديد الجهات المختصة بإجراءات استرداد الجنسية، وما هي الضمانات القانونية التي يجب أن توفرها الدولة لتأمين حقوق الأفراد الذين يستعيدون جنسيتهم. إلى جانب ذلك، تثير الدراسة تساؤلات حول التحديات القانونية التي قد تواجه الأفراد في استرداد جنسيتهم، وكيف يمكن تحسين الإجراءات القانونية لتحقيق العدالة والمساواة.

ثالثًا: أهمية الدراسة

1. **إثراء الفقه القانوني العراقي** :ستساهم هذه الدراسة في تعزيز الفهم القانوني لموضوع استرداد الجنسية، خاصة في النظام القانوني العراقي الذي يحتاج إلى المزيد من البحث في هذا المجال.
2. **توضيح الحقوق القانونية للأفراد الذين يستعيدون جنسيتهم** :من خلال الدراسة، سيتم تقديم رؤية شاملة للآثار القانونية التي يترتب عليها استرداد الجنسية، وبالتالي ستكون مرجعية للمشرعين والمحامين وصناع القرار في العراق.
3. **تحقيق العدالة الاجتماعية** :قد تساهم الدراسة في توفير اقتراحات لتحسين النظام القانوني العراقي بما يضمن حقوق الأفراد المتأثرين بقضية استرداد الجنسية.
4. **دور الدراسة في تحسين التشريعات الوطنية** :ستوفر الدراسة توصيات قد تؤثر بشكل إيجابي على تطوير قوانين الجنسية في العراق، من خلال دراسة الممارسات الدولية المقارنة وتحليل التحديات التي تواجه الأفراد.

رابعًا: منهجية الدراسة (الوصفي التحليلي)

تعتمد هذه الدراسة على المنهج **الوصفي التحليلي** الذي يتضمن:

1. **المنهج الوصفي** :سيتم استخدامه لوصف وتحليل الأحكام القانونية المتعلقة باسترداد الجنسية في القانون العراقي، من خلال عرض النصوص القانونية المتعلقة بالجنسية، مع التركيز على الإطار التشريعي والتنظيمي لهذه الأحكام.
2. **المنهج التحليلي** :سيتم استخدامه لتحليل الآثار القانونية المترتبة على استرداد الجنسية، وذلك من خلال فحص الأثر الذي يحدثه استرداد الجنسية على الحقوق المدنية والسياسية للأفراد وأسرهم. كما سيتم تحليل التحديات القانونية في إجراءات استرداد الجنسية والمقارنة بين الأنظمة القانونية العراقية وغيرها من الأنظمة القانونية الدولية.

المبحث الأول: أحكام استرداد الجنسية في القانون العراقي

المطلب الأول: مفهوم استرداد الجنسية

تعتبر الجنسية من الروابط القانونية الأساسية التي تربط الفرد بالدولة، فهي تحدد حقوقه وواجباته في المجتمع. من خلال الجنسية، يتمكن الفرد من التمتع بالحقوق المدنية والسياسية التي تتيح له التفاعل والمشاركة في الحياة العامة. أما استرداد الجنسية فيعني عملية إعادة منح الفرد جنسيته التي فقدها في وقت سابق، وذلك وفقًا لأحكام قانونية محددة.

في العراق، ينظم **قانون الجنسية العراقية** رقم 26 لسنة 2006 مسألة استرداد الجنسية من خلال إجراءات وشروط معينة تضمن عودة الفرد إلى وضعه القانوني السابق كمواطن عراقي [1]. وتعتبر هذه العملية من الموضوعات القانونية الحيوية التي تتعلق بالحقوق المدنية للأفراد، حيث إن استرداد الجنسية يعيد إليهم حق التمتع بالمزايا القانونية التي توفرها الجنسية العراقية.

أسباب فقدان الجنسية في العراق:

لفهم استرداد الجنسية بشكل أفضل، يجب أولاً أن نعرف الأسباب التي قد تؤدي إلى فقدان الجنسية في القانون العراقي. تتعدد الأسباب التي قد تؤدي إلى فقدان الجنسية، ومنها:

1. **اكتساب جنسية أخرى** :يشترط قانون الجنسية العراقي أن الشخص الذي يكتسب جنسية دولة أخرى قد يفقد جنسيته العراقية، باستثناء الحالات التي يتم فيها استثناء هذا الشرط بناءً على مصلحة الدولة أو نصوص قانونية خاصة [2]
2. **التنازل الطوعي عن الجنسية** :يمكن للشخص التخلي عن جنسيته العراقية بموجب طلب رسمي، على الرغم من أن القانون العراقي يضع بعض القيود على هذا التنازل في حالات معينة [3]

1–قانون الجنسية العراقية رقم 26 لسنة 2006، الفصل الثاني، المواد 10–14.

2–إبراهيم عبد الرزاق، "التشريعات العراقية المتعلقة بالجنسية"، مجلة الدراسات القانونية، العدد 14، 2009، ص. 35.

3–محمد سعيد العلواني، "أحكام الجنسية في القانون العراقي"، دار الثقافة، 2012، ص. 52.

3. **التجريد من الجنسية** :في حالة ارتكاب جرائم تهدد الأمن الوطني أو ما يتعلق بالخيانة العظمى، يمكن أن تقرر السلطات العراقية تجريد الأفراد من جنسيتهم العراقية [1]

شروط استرداد الجنسية في العراق:

تحدد **قانون الجنسية العراقية** مجموعة من الشروط التي يجب على الشخص استيفاءها لكي يتمكن من استرداد جنسيته بعد فقدانها. هذه الشروط تشمل:

1. **فقدان الجنسية سابقًا** :يجب أن يكون الشخص قد فقد جنسيته العراقية بسبب أحد الأسباب القانونية التي أشرنا إليها سابقًا [2]

2. **تقديم طلب رسمي** :يجب على الشخص الراغب في استرداد جنسيته تقديم طلب رسمي إلى السلطات المختصة، مثل وزارة الداخلية أو الهيئات القضائية المعنية [3]

3. **زوال السبب الذي أدى إلى فقدان الجنسية** :إذا كان فقدان الجنسية قد تم بسبب الانتماء إلى جماعات محظورة، يجب أن يثبت الشخص زوال هذه الأسباب [4]

4. **الوجود في العراق** :يُشترط أن يكون الشخص قد أقام في العراق مدة زمنية محددة، أو أن يكون له ارتباطات ثابتة بالدولة عند تقديم طلبه [5]

1–وزارة الداخلية العراقية، "إجراءات استرداد الجنسية العراقية"، تقرير رسمي، 2020.

2–القانون رقم 26 لسنة 2006، المادة 7.

3–وزارة الداخلية، "آلية التقديم لاسترداد الجنسية العراقية"، 2021.

4–المادة 9 من قانون الجنسية العراقية رقم 26

5–إبراهيم عبد الرزاق، مرجع سابق، ص. 40.

الفرق بين استرداد الجنسية وإعادة منح الجنسية:

من المهم التمييز بين **استرداد الجنسية** و**إعادة منح الجنسية** .استرداد الجنسية يعني إعادة منح الجنسية للأفراد الذين فقدوها سابقًا بسبب أحد الأسباب المنصوص عليها في القانون، بينما إعادة منح الجنسية تشير إلى منح جنسية جديدة للفرد الذي لم يكن يحمل جنسية سابقة. في العراق، يُعتبر استرداد الجنسية خطوة قانونية تعني عودة الفرد إلى وضعه القانوني السابق باعتباره مواطنًا عراقيًا [1]

إجراءات استرداد الجنسية:

تتطلب عملية استرداد الجنسية اتباع عدة إجراءات قانونية تشمل تقديم طلب رسمي، وتقديم المستندات اللازمة لإثبات الهوية، والانتظار حتى يتم الموافقة على الطلب من قبل الجهات المختصة. قد يتطلب الأمر أيضًا تقديم ضمانات قانونية أو وثائق تؤكد أن الشخص لن يشكل خطرًا على الأمن الوطني بعد استرداد جنسيته [2]

1- علي حسن، "مقارنة بين استرداد الجنسية وإعادة منحها"، مجلة الفقه القانوني، 2018، ص. 25.

2 - المصدر نفسه , ص 30 .

المطلب الثاني: الجهات المختصة بإجراءات استرداد الجنسية

تعتبر عملية استرداد الجنسية في القانون العراقي عملية قانونية تتطلب تدخل عدة جهات مختصة لضمان تطبيق الإجراءات وفقًا للضوابط المحددة. تتوزع المسؤوليات بين الجهات الحكومية المختلفة، كما أن القضاء يلعب دورًا مهمًا في ضمان سير الإجراءات بالشكل الصحيح وحماية الحقوق القانونية للأفراد.

1. الجهات الحكومية التي تختص بإجراءات استرداد الجنسية

تنظم **وزارة الداخلية العراقية** عملية استرداد الجنسية، وتعد الجهة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ الأحكام القانونية المتعلقة بالجنسية [1]. تقوم الوزارة بتوجيه طلبات استرداد الجنسية ودراستها وفقًا للقانون، وبناءً على ذلك يتم اتخاذ قرار بالموافقة أو الرفض على الطلبات المقدمة من الأفراد الراغبين في استرداد جنسيتهم.

أ. وزارة الداخلية

تعتبر **وزارة الداخلية العراقية** من أبرز الجهات الحكومية المختصة بإجراءات استرداد الجنسية، حيث تقوم بالتالي:

- **استلام طلبات استرداد الجنسية** :يتم تقديم الطلبات إلى قسم شؤون الجنسية في الوزارة، الذي يعمل على فحص الوثائق والمستندات المقدمة من الأفراد [2]
- **التحقيق في شروط الاسترداد** :تقوم الوزارة بالتحقق من أن الشخص قد فقد جنسيته سابقًا وفقًا للأسباب القانونية، مثل اكتساب جنسية أخرى أو التنازل عن الجنسية العراقية [3]

1–قانون الجنسية العراقية رقم 26 لسنة 2006، الفصل الثالث، المواد 15–18.

2–وزارة الداخلية العراقية، "إجراءات استرداد الجنسية العراقية"، تقرير رسمي، 2020.

3–مصطفى إبراهيم، "دور القضاء في حماية حقوق الأفراد في القضايا الإدارية"، مجلة الحقوق، 2017، ص. 42.

- **موافقة وزارة الداخلية** :بعد دراسة الشروط، تصدر الوزارة القرار المناسب بشأن استرداد الجنسية، والذي يمكن أن يتضمن الموافقة أو الرفض [1]

- **التنسيق مع الجهات الأخرى** :في حال كانت هناك ضرورة لتنسيق مع جهات أخرى مثل مجلس الوزراء أو جهاز الأمن الوطني، فإن الوزارة تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم وجود أية موانع أمنية أو قانونية قد تمنع استرداد الجنسية [2]

ب. مجلس الوزراء

في بعض الحالات، قد يتطلب الأمر تدخل **مجلس الوزراء**، خصوصًا في القضايا التي تكون ذات صلة بالسياسة العامة أو الأمن القومي. على سبيل المثال، إذا كان الشخص الذي يسعى لاسترداد جنسيته قد تم تجريده منها لأسباب سياسية أو أمنية، فقد يحتاج القرار إلى مصادقة مجلس الوزراء [3]

.2دور القضاء في استرداد الجنسية العراقية

يلعب **القضاء العراقي** دورًا مهمًا في عملية استرداد الجنسية، حيث يتدخل في حل النزاعات المتعلقة بالاسترداد وضمان حماية الحقوق القانونية للأفراد. يمكن أن تتدخل المحاكم العراقية عندما يُطعن في قرار وزارة الداخلية أو في حالة وجود اعتراضات قانونية على الإجراءات المتبعة [4]

1-المحكمة الإدارية العراقية، "قرار رقم 2020/102"، 2020.

2-علي محمد، "القضاء الإداري ودوره في استرداد الجنسية"، مجلة القانون العراقي، 2019، ص. 88.

3-المادة 16 من قانون الجنسية العراقية رقم 26 لسنة 2006.

4-المحكمة الاتحادية العليا، "أحكام الجنسية العراقية"، تقرير سنوي، 2018.

أ. القضاء الإداري

في حالة رفض وزارة الداخلية أو أي جهة حكومية أخرى طلب استرداد الجنسية، يمكن للفرد تقديم دعوى إلى **المحكمة الإدارية** للطعن في القرار [1]. تقوم المحكمة الإدارية بمراجعة القرار للتأكد من أنه تم وفقًا للقانون، وفي حال ثبت وجود خلل قانوني، يمكن للمحكمة أن تصدر حكمًا بإعادة النظر في الطلب أو بالموافقة على استرداد الجنسية.

ب. المحكمة الاتحادية العليا

إذا كانت هناك خلافات دستورية حول الحق في استرداد الجنسية أو حول تفسير قانون الجنسية العراقية، فإن **المحكمة الاتحادية العليا** تعد الجهة المختصة بالفصل في هذه القضايا [2]. تعمل المحكمة على ضمان توافق الإجراءات مع الدستور العراقي وحماية الحقوق الدستورية للمواطنين.

ج. ضمان العدالة

إضافةً إلى دور القضاء في الفصل في النزاعات، فإنه يضمن أن الإجراءات القانونية المتعلقة باسترداد الجنسية تُنفذ بعدالة وشفافية، مما يحمي الأفراد من أي تعسف إداري أو قانوني [3]

3.تداخل دور الجهات الحكومية والقضاء

بينما تعد وزارة الداخلية الجهة التنفيذية الرئيسية في إجراءات استرداد الجنسية، فإن القضاء يعمل كجهة رقابية لضمان سير الإجراءات بشكل قانوني. هذا التداخل بين الجهات التنفيذية والقضائية يساهم في ضمان تحقيق العدالة وسيادة القانون.

1–مجلس القضاء الأعلى العراقي، "دور القضاء في قضايا الجنسية"، دراسة تحليلية، 2019.

2–سعيد حسن، "الطعن في قرارات منح الجنسية في القانون العراقي"، دار الفكر القانوني، 2021، ص. 72.

3–وزارة العدل العراقية، "القوانين المتعلقة باسترداد الجنسية"، بغداد، 2022.

المبحث الثاني: الآثار القانونية لاسترداد الجنسية في القانون العراقي

المطلب الأول: الآثار على الحقوق المدنية والسياسية

تُعد عملية استرداد الجنسية من بين الإجراءات القانونية التي تعيد إلى الشخص حقوقه وواجباته كمواطن عراقي، بما في ذلك حقوقه المدنية والسياسية. إذ أن استرداد الجنسية لا يقتصر فقط على العودة إلى وضع قانوني مميز، بل يترتب عليه أيضًا استعادة مجموعة من الحقوق التي يمكن أن يكون الشخص قد فقدها أو فقد القدرة على التمتع بها في حالته السابقة. وفيما يلي تحليل لآثار استرداد الجنسية على الحقوق المدنية والسياسية وفقًا للقانون العراقي.

1.تأثير استرداد الجنسية على حقوق الشخص في المشاركة السياسية

من أبرز الآثار التي تترتب على استرداد الجنسية العراقية هي استعادة الفرد لحقوقه في المشاركة السياسية، وهي الحقوق التي تمثل الأساس في ممارسته لدوره كمواطن داخل الدولة. يشمل ذلك الحق في التصويت والترشيح في الانتخابات، وهو حق أساسي يتيح للمواطن أن يكون جزءًا من العمليات الديمقراطية في العراق.

أ. الحق في التصويت

بمجرد استرداد الشخص لجنسيته العراقية، يحق له المشاركة في الانتخابات العامة والاقتراع. هذا الحق يُعتبر من الحقوق السياسية الأساسية التي يُعترف بها للمواطنين العراقيين. كما يحق له التصويت في الانتخابات الرئاسية والتشريعية المحلية، والانتخابات الخاصة بمجالس المحافظات، وغيرها من الاستحقاقات الانتخابية [1]

استعادة الحق في التصويت بعد استرداد الجنسية تمكن الأفراد من التفاعل مع القضايا الوطنية والمشاركة في تحديد مصير الدولة من خلال صناديق الاقتراع.

1-علي العبيدي، "الحقوق السياسية للمواطنين في العراق بعد التعديل الدستوري 2005". مجلة الحقوق المدنية والسياسية، 2018، ص. 35-48.

ب. الحق في الترشيح

لا يقتصر تأثير استرداد الجنسية على الحق في التصويت فحسب، بل يشمل أيضًا الحق في الترشيح للمناصب العامة. يعاد للأفراد الذين يستردون جنسيتهم الحق في الترشح للانتخابات البرلمانية والمحلية، وكذلك المناصب العامة التي يمكن شغلها من خلال العملية الانتخابية. يشمل هذا الترشح لمناصب مثل عضوية البرلمان أو منصب رئيس بلدية أو حتى مناصب في الوزارات أو الأجهزة الحكومية [1]

.2تأثير استرداد الجنسية على الحقوق المدنية

إلى جانب الحقوق السياسية، يعيد استرداد الجنسية للمواطنين مجموعة من الحقوق المدنية التي تتيح لهم العيش بحرية وأمان داخل البلد. هذه الحقوق تشمل الحق في الإقامة، التوظيف، والحصول على التأمينات الاجتماعية، وهي حقوق حيوية تضمن للفرد حياة اجتماعية واقتصادية متوازنة.

أ. الحق في الإقامة

من الآثار القانونية التي تترتب على استرداد الجنسية العراقية هو عودة الشخص إلى وضعه كمواطن عراقي يحق له الإقامة في العراق بحرية. في حال فقدان الجنسية، كان الشخص ملزمًا بالمغادرة أو قد يُحرَم من حقه في الإقامة في الأراضي العراقية. ولكن بعد استرداد الجنسية، يُعيد الشخص الحق في العيش والعمل في العراق بدون أية قيود قانونية تتعلق بالإقامة أو التجنس [2]

ب. الحق في التوظيف

استرداد الجنسية يعيد للفرد أيضًا حقه في العمل في العراق ضمن جميع المجالات المهنية، بما في ذلك القطاع العام والخاص.

1–حسين، مريم, "دور استرداد الجنسية في تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين العراقيين". دراسة أكاديمية، جامعة بغداد، 2020.

2–فؤاد الحيدر, "الحقوق المدنية للمواطنين بعد استرداد الجنسية: دراسة قانونية مقارنة". مجلة الدراسات القانونية، 2017، ص. 101–115.

المواطن العراقي الذي استعاد جنسيته يعود ليتمتع بكل الحقوق التي تمنحها الدولة لمواطنيها من فرص توظيف وحقوق عمالية. في العراق، يُعتبر هذا الحق ضروريًا لضمان الاستفادة من كافة الفرص المتاحة في سوق العمل [1]

ج. التأمينات الاجتماعية والحقوق الصحية

يعتبر استرداد الجنسية أحد العوامل التي تضمن حصول الأفراد على الحقوق التأمينية، مثل التأمينات الاجتماعية والصحية. عندما يكون الشخص مواطنًا عراقيًا، يحق له الاستفادة من النظام التأميني الذي تقدمه الدولة للمواطنين، مثل التقاعد، الرعاية الصحية، والتعويضات عن الحوادث أو المرض. بعد استرداد الجنسية، يستعيد الفرد تلك الحقوق التأمينية التي كان قد فقدها خلال فترة عدم امتلاكه للجنسية العراقية [2]

3.الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاسترداد الجنسية

إلى جانب الحقوق المدنية والسياسية، يحمل استرداد الجنسية آثارًا اقتصادية واجتماعية حيث يُتاح للشخص الذي استرد جنسيته حق التملك العقاري، والتعامل مع المؤسسات المالية مثل البنوك، وبالتالي يصبح بإمكانه التمتع بمزايا أخرى قد لا تكون متاحة للأجانب أو الأشخاص عديمي الجنسية.

1-خالد الكندي,"الآثار الاجتماعية والاقتصادية لاسترداد الجنسية العراقية". مجلة الاقتصاد والحقوق، 2019، ص. 72-85.

2-أحمد السامرائي, "التأمينات الاجتماعية في القانون العراقي: أثر استرداد الجنسية". مجلة القانون الاجتماعي، 2016، ص. 58-67.

المطلب الثاني: اثار الحالة القانونية للأشخاص وأسرهم

استرداد الجنسية العراقية لا يقتصر فقط على الشخص المعني بالجنسية، بل يمتد تأثيره ليشمل الحالة القانونية للأفراد الذين كانوا قد فقدوا الجنسية سابقًا، وكذلك أفراد أسرهم. يتطلب استرداد الجنسية دراسة شاملة لكيفية تأثير هذا الإجراء على حقوق الأفراد داخل الدولة وعلى وضع أفراد أسرهم من الناحية القانونية والاجتماعية. في هذا المطلب، سنستعرض تأثيرات استرداد الجنسية على كل من الشخص الذي استعاد جنسيته وعلى أفراد أسرته مثل الأطفال والزوجة.

1.تأثير استرداد الجنسية على الأفراد الذين كانوا قد فقدوا الجنسية سابقًا

من أهم الآثار القانونية لاسترداد الجنسية هو تأثيره على الأشخاص الذين فقدوا جنسيتهم العراقية في فترات سابقة. هذا التأثير يمكن أن يشمل عدة جوانب قانونية واجتماعية واقتصادية.

أ. العودة إلى الوضع القانوني كعراقي

الآثار القانونية لاسترداد الجنسية تتجسد في عودة الشخص إلى وضعه السابق كمواطن عراقي يتمتع بكافة الحقوق والواجبات المترتبة على الجنسية. فعندما يستعيد الشخص جنسيته، يحق له التمتع بجميع الحقوق الممنوحة للمواطنين العراقيين بموجب القانون، مثل الحق في الإقامة الدائمة، والحق في العمل والتوظيف في القطاع العام والخاص، والحق في التمتع بالخدمات الصحية والتعليمية التي توفرها الدولة [1]

ب. الحقوق السياسية

بعد استرداد الجنسية، يعود الشخص إلى ممارسة حقوقه السياسية التي تم فقدانها نتيجة فقدان الجنسية، مثل الحق في التصويت والترشح للانتخابات، والحق في الانخراط في الأحزاب السياسية والمشاركة في الحياة السياسية للعراق. هذه الحقوق تكون أساسية في تمكين الفرد من ممارسة واجباته كمواطن نشط في المجتمع [2]

---

1 – عبد الله هادي. "آثار استرداد الجنسية العراقية على الحقوق السياسية للأفراد". مجلة القانون العراقي، 2021، ص. 55–66.

2–عادل محمود. "الحقوق السياسية والاقتصادية للمواطن العراقي بعد استرداد الجنسية". دراسة قانونية، جامعة بغداد، 2020.

ج. التأثير على الوضع الاجتماعي والاقتصادي

بجانب الحقوق السياسية والمدنية، يترتب على استرداد الجنسية العراقيّة أيضًا آثار اجتماعية واقتصادية، مثل الحق في امتلاك العقارات والأملاك، وحق الحصول على قروض من البنوك الوطنية، بالإضافة إلى الحق في التأمينات الاجتماعية والصحية. قد يُعتبر استرداد الجنسية خطوة هامة لاستعادة حقوق اقتصادية واجتماعية كانت قد حُرمت منها الشخص في فترة فقدان الجنسية [1]

د. العودة إلى الحماية القانونية

من الناحية القانونية، استرداد الجنسية يضمن للفرد عودته إلى حماية الدولة القانونية. فعلى سبيل المثال، يُمنح الشخص الحق في اللجوء إلى القضاء العراقي في حال حدوث انتهاك لحقوقه، ويتمتع بالحماية القانونية مثل أي مواطن عراقي آخر. هذا يشمل حماية ممتلكاته وأمواله، وكذلك حمايته من الترحيل القسري أو الطرد [2]

2.تأثير استرداد الجنسية على أفراد الأسرة (حقوق الأطفال، الزوجة، إلخ)

إلى جانب التأثيرات التي تترتب على الشخص نفسه، لاسترداد الجنسية تأثيرات ملحوظة على أفراد الأسرة. تختلف هذه التأثيرات بحسب حالة كل فرد من أفراد الأسرة، مثل الأطفال والزوجة، وقد تشمل حقوقهم القانونية والمدنية والاجتماعية.

أ. حقوق الأطفال

استرداد الجنسية العراقية للفرد يفتح المجال أيضًا لاستفادة الأطفال من هذه الجنسية. ففي القانون العراقي، يُعتبر الأطفال الذين يولدون لأب عراقي حامل للجنسية العراقية، أو الذين يتم استرداد الجنسية من قبل والدهم، يحق لهم الحصول على الجنسية العراقية كحق مكتسب.

1–رشيد فايز, "الآثار الاجتماعية والاقتصادية لاسترداد الجنسية العراقية". مجلة الدراسات الاجتماعية، 2019، ص. 121–133.

2– عبد الرحمن النعيمي، "الحماية القانونية للمواطن العراقي بعد استرداد الجنسية". مجلة القضاء والقانون، 2020، ص. 100–110.

- **حق الحصول على الجنسية** :وفقًا لقانون الجنسية العراقي، يحق للأطفال الذين يولدون لأب عراقي أو الذين يعيد والدهم جنسيته للعراق الحصول على الجنسية العراقية تلقائيًا. يعتبر ذلك ضمانًا لحقوق الأطفال في الحصول على نفس الحقوق المدنية والسياسية التي يتمتع بها المواطنون العراقيون [1]

- **حق التعليم والرعاية الصحية** :من الآثار المباشرة لاسترداد الجنسية على الأطفال هو استفادتهم من الحقوق التعليمية والصحية. فعندما يصبح الطفل مواطنًا عراقيًا، يحق له التعليم المجاني في المدارس والجامعات الحكومية، بالإضافة إلى الاستفادة من الرعاية الصحية الممولة من الدولة [2]

ب. حقوق الزوجة

عند استرداد الجنسية من قبل الزوج، يترتب على الزوجة حقها في الحصول على الجنسية العراقية إذا كانت حاملة لجنسية أخرى أو إذا كانت قد فقدت الجنسية العراقية بسبب زواجها. يحق للزوجة أن تتقدم بطلب للحصول على الجنسية العراقية بناءً على استرداد الجنسية من قبل الزوج، مما يعيد لها حقوقها كمواطنة عراقية.

- **الحق في الإقامة والعمل** :يتمتع الزوجة بحق الإقامة في العراق والعمل في الدولة بمجرد استرداد الزوج لجنسيته. كما يحق لها التمتع بالخدمات الاجتماعية والتأمينات الصحية والتعليمية المقررة للمواطنين العراقيين [3]

1-جاسم الكعبي, "حقوق الأطفال في قانون الجنسية العراقي". مجلة حقوق الإنسان، 2018، ص. 52-67.

2 – حيدر الخزرجي, الحقوق الاجتماعية للمواطنين العراقيين بعد استرداد الجنسية". تقرير سنوي، 2020.

3 – محمد السامرائي, "حقوق المرأة العراقية بعد استرداد الجنسية". دراسة أكاديمية، جامعة البصرة، 2019,ص 77-80

- **حقوق التملك والتوريث** :يُعد استرداد الجنسية من قبل الزوج مهمًا بالنسبة للزوجة في سياق الحقوق القانونية المتعلقة بالتملك والتوريث. حيث يمكن للزوجة التي تحصل على الجنسية العراقية التملك بحرية في العراق، بالإضافة إلى المشاركة في عمليات التوريث بحسب قانون الأحوال الشخصية العراقي [1]

ج. تأثيرات على أفراد الأسرة الآخرين

من خلال استرداد الجنسية العراقية، يمكن لأفراد الأسرة الآخرين، مثل الآباء والأمهات الذين قد يكونون قد فقدوا الجنسية أو الذين يحملون جنسيات أخرى، الاستفادة من نفس الحقوق التي يمنحها القانون العراقي للمواطنين. كما يعزز استرداد الجنسية من قدرتهم على العيش بحرية داخل العراق دون قيد قانوني.

1–نجم البغدادي, "قانون الأحوال الشخصية العراقي وحقوق التملك بعد استرداد الجنسية". مجلة القانون الاجتماعي، 2021، ص. 115–128.

الخاتمة

إن استرداد الجنسية العراقية يعد من الإجراءات القانونية الهامة التي تؤثر بشكل كبير في الحالة القانونية للأفراد الذين فقدوا جنسيتهم سابقًا وأفراد أسرهم. فكما تم التوضيح في البحث، فإن هذا الإجراء لا يقتصر على إعادة الهوية الوطنية للفرد، بل يعيد إليه حقوقه المدنية والسياسية التي يمكن أن تكون قد ضاعت في ظل فقدان الجنسية، فضلاً عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ عن استعادة هذا الحق.

في البداية، يتضح أن استرداد الجنسية العراقية يمكّن الأفراد من العودة إلى وضعهم القانوني كمواطنين في دولة العراق، وبالتالي، يستعيدون حقوقهم السياسية مثل حق التصويت والترشيح، وهي حقوق أساسية في أي نظام ديمقراطي. كما أن استرداد الجنسية يفتح أمام الأفراد أبوابًا جديدة للحصول على خدمات الدولة مثل التعليم والرعاية الصحية، وهي من الحقوق التي تحرص القوانين الدولية والمحلية على توفيرها للمواطنين.

ومن جهة أخرى، يتضح أيضًا أن استرداد الجنسية له آثار قانونية بالغة على أفراد الأسرة، لا سيما الأطفال والزوجة. بالنسبة للأطفال، يمكن استرداد الجنسية العراقية لهم بشكل تلقائي عند استردادها من قبل الأب، مما يضمن لهم حق التعليم والرعاية الصحية. أما الزوجة، فقد يحق لها الحصول على الجنسية العراقية استنادًا إلى حقها في التمتع بكل حقوق المواطنة بعد استرداد زوجها للجنسية، وبالتالي تستفيد من حقوق الإقامة والعمل في العراق.

وعلى الصعيد القانوني، فإن عملية استرداد الجنسية العراقية تفتح المجال أمام الأفراد لاستعادة حمايتهم القانونية كعراقيين، حيث يُمكنهم الاستفادة من الحماية القانونية التي يضمنها القانون العراقي في حالات النزاع، مثل الحماية من الترحيل القسري أو الطرد، والتي قد تكون قد تعرضوا لها خلال فترة فقدانهم للجنسية.

ومع ذلك، لا يمكننا إغفال بعض التحديات القانونية التي قد تطرأ على عملية استرداد الجنسية، سواء على المستوى التشريعي أو على مستوى الإجراءات العملية. فالقانون العراقي لا يزال بحاجة إلى تحديثات في بعض نصوصه لتكون أكثر توافقًا مع المعايير الدولية، مما يساهم في ضمان حماية حقوق الأفراد بشكل أفضل وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة باسترداد الجنسية.

ختامًا، تبين أن استرداد الجنسية في العراق يشكل خطوة مهمة نحو إعادة الحقوق للأفراد الذين فقدوا جنسياتهم، ويستحق اهتمامًا خاصًا من المشرع العراقي لتطوير وتحسين الإجراءات القانونية المتعلقة بهذه العملية. كما يجب أن تواصل الحكومة العراقية جهودها لضمان أن تكون هذه الحقوق متاحة لجميع المواطنين بشكل عادل ومساوٍ، بما يعزز من وحدة المجتمع العراقي واستقراره.

أولاً: النتائج

1. **استرداد الجنسية يعيد الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين:**
أظهر البحث أن استرداد الجنسية العراقية يمكّن الأفراد من استعادة حقوقهم المدنية والسياسية التي فقدوها بعد فقدان الجنسية. إذ يتيح لهم الحق في التصويت والترشيح في الانتخابات، مما يعزز مشاركتهم في الحياة السياسية بالعراق.

2. **استرداد الجنسية يعزز حقوق الأسرة:**
بين البحث أن استرداد الجنسية يؤثر بشكل إيجابي على أفراد أسرة الشخص، حيث يحصل الأطفال تلقائيًا على الجنسية العراقية، مما يضمن لهم حقوق التعليم والرعاية الصحية. كما يحق للزوجة الحصول على الجنسية العراقية إذا استردها الزوج، مما يفتح أمامها فرصًا قانونية للعمل والإقامة في العراق.

3. **تأثير استرداد الجنسية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:**
من خلال استرداد الجنسية، يمكن للأفراد التمتع بالحقوق الاقتصادية مثل الحصول على التأمينات الاجتماعية، بالإضافة إلى حق التملك والتوظيف في القطاعين العام والخاص.

4. **تحقيق الحماية القانونية للفرد بعد استرداد الجنسية:**
بعد استرداد الجنسية، يعود الأفراد إلى حماية الدولة القانونية، بما في ذلك الحق في اللجوء إلى القضاء العراقي لحماية حقوقهم، مما يعيد إليهم الحقوق المفقودة مثل ضمانات العمل والرعاية الاجتماعية.

5. **وجود تحديات قانونية في استرداد الجنسية:**
أظهر البحث أيضًا أن بعض الإجراءات القانونية المتعلقة باسترداد الجنسية قد تحتاج

إلى تحسينات، حيث تظهر بعض التحديات في تطبيق القوانين الحالية التي قد تؤدي إلى تأخيرات أو تعقيدات في العملية.

ثانيًا: المقترحات

1. **تطوير الإطار التشريعي الخاص باسترداد الجنسية:**
يُقترح أن يعمل المشرع العراقي على تحديث قانون الجنسية العراقي ليشمل نصوصًا أكثر وضوحًا ودقة في ما يتعلق بإجراءات استرداد الجنسية. هذا من شأنه أن يُسهل على المواطنين الذين فقدوا جنسيتهم إعادة الحصول عليها بسرعة وشفافية أكبر.

2. **تبسيط الإجراءات الإدارية:**
من المهم تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة باسترداد الجنسية من خلال تقليص الخطوات البيروقراطية المعقدة وتوفير آليات إلكترونية تسهل تقديم الطلبات ومتابعتها.

3. هذا سيساعد في تقليل التأخيرات ويعزز الكفاءة في تنفيذ هذه الإجراءات.

4. **تحسين توعية المواطنين بالقوانين المتعلقة بالجنسية:**
يُوصى بزيادة برامج التوعية القانونية التي تهدف إلى توعية المواطنين العراقيين حول حقوقهم في ما يتعلق بالجنسية وسبل استردادها. وذلك من خلال الندوات، والنشرات القانونية، والوسائل الإعلامية الأخرى.

5. **تنظيم حماية حقوق الأطفال المولودين لأب عراقي:**
يجب تعديل التشريعات لضمان حماية حقوق الأطفال المولودين لأب عراقي حتى في الحالات التي تكون فيها الأم حاملة لجنسية أخرى أو عندما يتم استرداد الجنسية من قبل الأب بعد فقدانها لفترة طويلة.

6. **مراجعة دور القضاء في استرداد الجنسية:**
يُقترح أن يكون هناك دور أكبر للمحاكم العراقية في عملية استرداد الجنسية، خصوصًا في حالات النزاع، لضمان أن يتم التعامل مع جميع الحالات بشكل قانوني وعادل. يمكن

تفعيل المحكمة الإدارية أو إنشاء محكمة متخصصة في قضايا الجنسية للنظر في الطعون والشكاوى.

7. **العمل على حماية حقوق المواطنين بعد استرداد الجنسية:** يجب ضمان أن الأفراد الذين يستردون جنسيتهم يتمتعون بالحماية القانونية الكاملة ضد أي محاولة للتمييز أو الترحيل أو القمع. من المهم أن تشمل هذه الحماية القوانين التي تحافظ على حقوقهم في التعليم، العمل، والصحة.

المصادر :

أولًا: الكتب القانونية

1. محمد سعيد العلواني، "أحكام الجنسية في القانون العراقي"، دار الثقافة، 2012.

ثانيًا: الرسائل والأطاريح

1. عادل محمود، "الحقوق السياسية والاقتصادية للمواطن العراقي بعد استرداد الجنسية"، دراسة قانونية، جامعة بغداد، 2020.
2. حسين مريم، "دور استرداد الجنسية في تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين العراقيين"، دراسة أكاديمية، جامعة بغداد، 2020.
3. محمد السامرائي، "حقوق المرأة العراقية بعد استرداد الجنسية"، دراسة أكاديمية، جامعة البصرة، 2019.

ثالثًا: البحوث والدراسات

1. إبراهيم عبد الرزاق، "التشريعات العراقية المتعلقة بالجنسية"، مجلة الدراسات القانونية، العدد 14، 2009.
2. أحمد السامرائي، "التأمينات الاجتماعية في القانون العراقي: أثر استرداد الجنسية"، مجلة القانون الاجتماعي، 2016.
3. جاسم الكعبي، "حقوق الأطفال في قانون الجنسية العراقي"، مجلة حقوق الإنسان، 2018.
4. حيدر الخزرجي، "الحقوق الاجتماعية للمواطنين العراقيين بعد استرداد الجنسية"، تقرير سنوي، 2020.
5. خالد الكندي، "الآثار الاجتماعية والاقتصادية لاسترداد الجنسية العراقية"، مجلة الاقتصاد والحقوق، 2019.
6. رشيد فايز، "الآثار الاجتماعية والاقتصادية لاسترداد الجنسية العراقية"، مجلة الدراسات الاجتماعية، 2019.
7. عبد الرحمن النعيمي، "الحماية القانونية للمواطن العراقي بعد استرداد الجنسية"، مجلة القضاء والقانون، 2020.
8. عبد الله هادي، "آثار استرداد الجنسية العراقية على الحقوق السياسية للأفراد"، مجلة القانون العراقي، 2021.

9. علي العبيدي، "الحقوق السياسية للمواطنين في العراق بعد التعديل الدستوري 2005"، مجلة الحقوق المدنية والسياسية، 2018.
10. علي حسن، "مقارنة بين استرداد الجنسية وإعادة منحها"، مجلة الفقه القانوني، 2018.
11. فؤاد الحيدر، "الحقوق المدنية للمواطنين بعد استرداد الجنسية: دراسة قانونية مقارنة"، مجلة الدراسات القانونية، 2017.
12. مصطفى إبراهيم، "دور القضاء في حماية حقوق الأفراد في القضايا الإدارية"، مجلة الحقوق، 2017.
13. نجم البغدادي، "قانون الأحوال الشخصية العراقي وحقوق التملك بعد استرداد الجنسية"، مجلة القانون الاجتماعي، 2021.

رابعًا: القوانين

1. قانون الجنسية العراقية رقم 26 لسنة 2006**خامسًا: القرارات والأحكام القضائية**

1. المحكمة الإدارية العراقية، "قرار رقم 2020/102"، 2020.
2. المحكمة الاتحادية العليا، "أحكام الجنسية العراقية"، تقرير سنوي، 2018.
3. وزارة الداخلية العراقية، "إجراءات استرداد الجنسية العراقية"، تقرير رسمي، 2020.
4. وزارة الداخلية، "آلية التقديم لاسترداد الجنسية العراقية"، 2021.
5. وزارة العدل العراقية، "القوانين المتعلقة باسترداد الجنسية"، بغداد، 2022.
6. مجلس القضاء الأعلى العراقي، "دور القضاء في قضايا الجنسية"، دراسة تحليلية، 2019.